Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

10 et 11 Juillet 2010

10 و11 يوليوز 2010

Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

CCDH
المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

أخبار اليوم المغربية

الأطفال ضحايا الانتهاكات الحقوقية

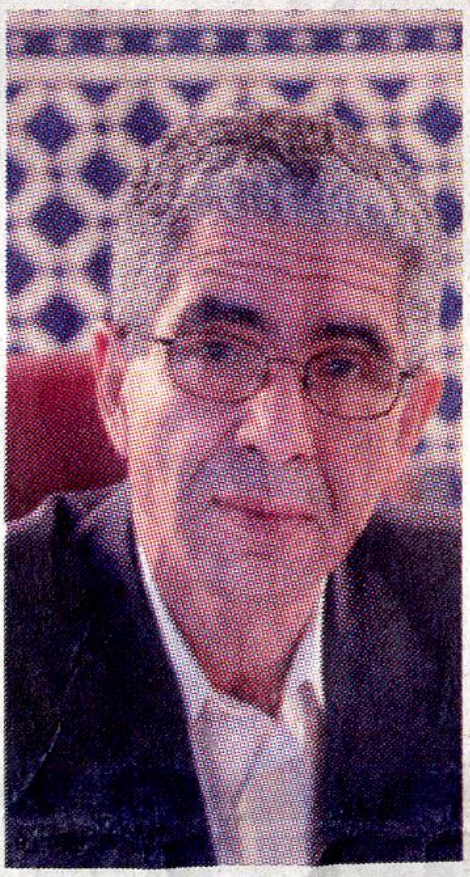

ينظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف) يومه السبت بالرباط، ورشة لتقديم إطار دراسة تهم «وضع آلية وطنية للتظلم لفائدة الأطفال ضحايا الانتهاكات الحقوقية». وأوضح بلاغ للمجلس، أمس الجمعة، أن هذه الدراسة تهدف إلى تهيئة أرضية العمل لدعم مسار التفكير الرامي إلى تمكين المغرب من التوفر على آلية مستقلة للتظلم لحماية الأطفال، طبقا لتوصيات الندوة الدولية التي نظمها المجلس و«اليونيسيف» في الموضوع في دجنبر 2009، والتي وقع الطرفان في أعقابها على اتفاقية شراكة.

Revue de P

الصباح
يومية مغربية شاملة

المغرب يدعو إلى وضع آلية للتظلم وتتبع حقوق الطفل

حرزني: حماية حقوق الأطفال تشكل أحد انشغالاتنا الأساسية

دعت دراسة قُدمت أول أمس (السبت) بالرباط في إطار لقاء نظمه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف)، إلى ضرورة خلق آلية وطنية لحماية الأطفال من الانتهاكات. وتقترح الدراسة ثلاثة اختيارات، الأول يتجلى في إنشاء آلية وطنية للتظلم لفائدة الأطفال ضحايا الانتهاكات يحتضنها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وديوان المظالم باعتبارهما مؤسستين مستقلتين، لكن مع إعطائها ولاية ذات اختصاصات محددة، بما يضمن استقلاليتها. ويتجلى الاختيار الثاني في وضع آلية وطنية للتظلم داخل المرصد الوطني لحقوق الطفل، شرط مراجعة القانون المنظم للمرصد، واعتماد قانون يضمن استقلاليته الإدارية والمالية. أما الاختيار الثالث، فيتمثل في إحداث آلية وطنية للتظلم مستقلة عن المؤسسات القائمة، تكون موجهة، أساسا، لحماية حقوق الطفل، طبقا لمبادئ باريس كما اعتمدتها لجنة حقوق الطفل في توصيتها العامة رقم 2، وهو الأمر الذي يمكن أن يتطلب وقتا أطول.

وقال أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إن حماية حقوق الأطفال، تشكل أحد الانشغالات الأساسية للمغرب، مضيفا أن تقديم الدراسة المذكورة حول "وضع آلية وطنية للتظلم لفائدة الأطفال ضحايا الانتهاكات الحقوقية"، يعكس هذا الانشغال. وأوضح حرزني، أن هذه الدراسة تشكل ثمرة للتوصيات التي خرجت بها الندوة التي نظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومنظمة اليونيسيف في شهر دجنبر الماضي، حول آليات دعم حقوق الأطفال.

وأبرز حرزني، أن الدراسة تروم المساهمة، بشكل فعال، في تطبيق توصيات لجنة حقوق الطفل، كما وردت في ملاحظتها العامة رقم 2 ، وجعلها منسجمة أكثر مع اتفاقية حقوق الطفل وبرتوكولاتها الاختيارية، وكل الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، ذات الصلة بحقوق الطفل.

يذكر أنه منذ دخول اتفاقية حقوق الطفل حيز التنفيذ، بذل المغرب مجهودا لافتا على المستوى المؤسساتي والمعياري، غير أن غياب آلية تظلم تراعي الوضع الخاص للأطفال وحاجتهم إلى من يمثلهم، وضمان تتبع شكاياتهم الجماعية أو الفردية، شكل عائقا أمام تلك الجهود.

ومكن تشخيص الآليات الوطنية الموجودة في مجال حماية حقوق الطفل من رصد عدد من الملاحظات، منها وجود إرادة سياسية وانخراط وطني من أجل النهوض بحقوق الطفل، وتعدد الآليات الحكومية وغير الحكومية وكذا المؤسسات الوطنية، غير أن التشخيص ذاته، سمح بتسجيل نقص في مجال الإعلام والتواصل، وضياع المجهودات المبذولة بسبب غياب خلق التراكم، وتملك وتعميم المبادرات الجيدة، وغلبة المقاربة القطاعية في مجال حقوق الطفل، رغم وجود خطة عمل "مغرب جدير بأطفاله"، وضعف الموارد المالية والبشرية المرصودة للمجال.

وأولى القائمون على إنجاز الدراسة أهمية خاصة لمشاركة الأطفال، خاصة الموجودين منهم في وضعية صعبة، والأطفال الذين يعيشون في وسط مغلق من قبيل الأطفال الذين يعيشون بالشارع وتتكلف بهم إحدى مؤسسات الاستقبال، أو الأطفال الذين يتم تشغيلهم (الخادمات الصغيرات) والأطفال في حالة خلاف مع القانون.

وأطلق المجلس ومنظمة اليونيسيف، مسلسل تفكير حول إمكانيات وضع آلية وطنية للتظلم لفائدة الأطفال ضحايا الانتهاكات، في سياق جهودهما الرامية إلى النهوض بحقوق الطفل، وفي إطار مذكرة تفاهم أبرماها في 10 دجنبر 2009، بدعم من المنظمة الدولية للفرنكفونية، وأخذا بعين الاعتبار توصيات لجنة حقوق الإنسان سنة 2003. وجرى فتح نقاش أولي خلال ندوة وطنية نظمها الطرفان في دجنبر 2009، بمناسبة تخليد الذكرى العشرين لاتفاقية حقوق الطفل، والذكرى 61 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن أجل تعميق خلاصات النقاش الذي جرى بهذه الندوة، تمت مباشرة الدراسة المذكورة بمشاركة اليونيسيف.

أحمد حرزني (أرشيف)

جمال بورفيسي (مكتب الرباط)

Revue de Presse du

بيان اليوم

الوزير الأول: الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان تعكس بجلاء الدينامية المتنامية التي يعرفها المغرب في مجال بناء الصرح الديمقراطي

أكد الوزير الأول عباس الفاسي أن توفر المغرب على خطة وطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان يعكس بجلاء الدينامية المتنامية التي يعرفها المغرب في مجال بناء الصرح الديمقراطي وترسيخ حقوق الإنسان، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وبفضل النضال المستميت للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومختلف الفعاليات الوطنية.

وأضاف عباس الفاسي، خلال استقباله أمس الجمعة بالرباط لأعضاء لجنة الإشراف على إعداد الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، أن هذه الدينامية تجسدت في محطات هامة تميزت بتحقيق المصالحة مع ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات والآليات المكلفة بحماية حقوق وحريات المواطنين واستكمال الانخراط في المنظومة الحقوقية الدولية وغيرها من الإصلاحات والمبادرات التي يجب الحفاظ عليها وفي ذات الوقت التعبئة لبذل مزيد من المجهودات في هذا المجال.

ومن جهة أخرى، نوه الوزير الأول بالجهود التي بذلتها هذه اللجنة التي يتولى رئاستها وزير العدل، لإنجاز «هذا العمل الوطني الهام»، مشيدا بأسلوب التشاور الواسع الذي نهجته مع مختلف الفاعلين من قطاعات وزارية ومؤسسات وطنية ونقابات ومنظمات المجتمع المدني، إدراكا منها بأن إعداد هذه الخطة الوطنية هو مسؤولية مشتركة والتزام جماعي.

وعبر عن ارتياحه لكون هذه الجهود أفضت إلى عمل تلاقت فيه إرادة الحكومة في ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان مع طموحات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية، من أجل تحديد معالم المرحلة المقبلة، وأولويات المملكة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. وفي السياق ذاته، نوه بالمساهمة الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني، وبما تسديه من خدمات لنصرة قضايا حقوق الإنسان والنهوض بها.

كما شدد عباس الفاسي على أن مساهمة الحكومة في إعداد هذه الخطة تنبعث من الإرادة القوية في سن سياسة عمومية مندمجة، في إطار تصور واضح وبعد استراتيجي، مضيفا أن هذه السياسة كفيلة بترسيخ المكتسبات في مجال البناء الديمقراطي، والإدماج الفعلي لمبادئ حقوق الإنسان في البرامج والسياسات العمومية. وأبرز أنه بفضل بلورة هذه الخطة، سيتحقق الانسجام والالتقائية بين مختلف البرامج والتنسيق بين جهود جميع الفاعلين في مجال حقوق الإنسان.

وأشار، في هذا الصدد، إلى أن القطاعات الحكومية المعنية ستنكب منذ الآن على دراسة الآليات والترتيبات العملية المرتبطة بمضامين هذه الخطة، وذلك إيمانا من الحكومة بوجاهة الأهداف المتوخاة منها وبقدرتها على تعزيز مركز المغرب في المجتمع الدولي.

من جهته، نوه محمد ليديدي الكاتب العام لوزارة العدل، في تصريح للصحافة، بالأجواء التشاركية التي طبعت مسلسل إعداد هذه الخطة، إعمالا لتوصية صادرة عن المؤتمر الدولي حول حقوق الإنسان المنعقد بفيينا سنة 1993 تنص على إعداد الدول لخطط وطنية في مجال حقوق الإنسان.

وأكد أن هذه الأجواء تعكس التعبئة الشاملة والوعي الكامل لجميع الفرقاء الذين قاموا ببلورة خطة تساهم في تعزيز والنهوض بحقوق الإنسان بالمغرب، مبرزا أن المغرب سيكون بفضل هذا الإنجاز من الدول المتقدمة والسباقة بمنطقة المتوسط أو على الصعيدين العربي والإفريقي في مجال النهوض بحقوق الإنسان.

وبدوره، قال الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والكاتب العام للجنة الإشراف على الخطة المحجوب الهيبة إن اللجنة أنهت عملها واعتمدت مشروعا لهذه الخطة، مضيفا أنه سيتم الانتقال حاليا إلى مرحلة اعتماده من قبل مختلف الفاعلين المعنيين، من حكومة (الوزارات) وفعاليات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية (المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وديوان المظالم ..).

وأوضح أن اللجنة توجد حاليا في مرحلة تدقيق مقتضيات هذا المشروع مع مختلف الفاعلين وأيضا التركيز على آليات متابعة تنفيذ هذه الخطة وطرق وآليات تقييمها، وذلك على ضوء التجارب ال 26 السابقة في مجال التخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان.

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة الإشراف على إعداد الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان عهد إليها بوضع استراتيجيات شاملة تروم النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، بما يسمح بالتوفر على إطار منسجم يسمح بتنسيق مجموع المبادرات والبرامج العمومية الرامية إلى تحسين المعرفة بحقوق الإنسان ونشرها وحمايتها واحترامها وتطويرها بالمغرب.

ويضم هذا الإطار، على الخصوص، ممثلين عن الحكومة والمؤسسات الوطنية العاملة في حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، والتنظيمات النقابية، ووسائل الإعلام، والتنظيمات المهنية.

Revue de Presse du Cor